الأمم المتحدة

A/C.5/63/SR.40

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
15 July 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد برودي ..... (هنغاريا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١١٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار *A/63/L.66*: تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة على أعلى مستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-29193 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار *A/63/L.66*: تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة على أعلى مستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (A/C.5/63/22)

١ - **السيدة فان بويرلي** (مديرة شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قالت في معرض تقديمها لبيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/63/L.66 في ما يتعلق بتنظيم مؤتمر للأمم المتحدة على أعلى المستويات حول الأزمة المالية العالمية وتأثيرها في التنمية (A/C.5/63/22)، إن مشروع القرار A/63/L.66 هو على سبيل متابعة قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣ الذي أيدت فيه الجمعية العامة إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. ويحدد مشروع القرار A/63/L.66 إجراءات المؤتمر الذي دعا إعلان الدوحة إلى انعقاده، ويشكل إضافة إلى جدول الاجتماعات والمؤتمرات المنقح، لعام ٢٠٠٩. وتتعلق الاحتياجات التقديرية من الموارد بخدمة المؤتمر الذي يعقد لمدة ثلاثة أيام، وبخدمات الإعلام، وبخدمات الأمن. أما المستلزمات الإضافية المتعلقة بتأمين الخدمات والمحاضر الحرفية فستُلبى من خلال الموارد المتوفرة المخصصة للجمعية العامة بموجب الباب ٢ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، على أساس أن الجمعية العامة نفسها لن تستخدم تلك الموارد خلال تلك الأيام. أما مستلزمات الموارد الإضافية التي تبلغ ٧٠٠ ٨٦٧ دولارا والناتجة عن اعتماد مشروع القرار A/63/L.66 فستُحمل على صندوق الطوارئ وستستوجب بالتالي تخصيص اعتماد إضافي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وكما جاء في الجزء الثالث عشر من قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦٣، يتبقى في صندوق الطوارئ رصيد قدره ٠٠٠ ١٢٢ ٥ دولار.

٢ - **السيدة ماكلورغ** (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدمت تقرير اللجنة الاستشارية الشفهي بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/63/L.66، وقالت إن الجمعية العامة، بموجب الفقرة ١ من مشروع قرارها، قد تقرر عقد المؤتمر الذي يشمل سبع جلسات عامة وأربع موائد مستديرة تفاعلية تنعقد في الوقت نفسه، في مقر الأمم المتحدة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ووفقا لبيان الأمين العام المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية (A/C.5/63/22)، تضمنت مستلزمات الموارد الإضافية بمبلغ ٠٠٠ ٨١٧ دولار لخدمة المؤتمر في إطار البابين ٢ و ٢٨ دال من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ومبلغ ٢٠٠ ١٣٦ دولار للإعلام في إطار الباب ٢٧، ومبلغ ٣٠٠ ٢١١ دولار للسلامة والأمن في إطار الباب ٣٣. أما خدمات الجلسات العامة بما فيها الجلسة الافتتاحية فستؤمن من الموارد التي جرى تخصيصها بالفعل للجمعية العامة، مما يسمح باستيعاب تكاليف خدمات المؤتمر بمبلغ قدره ٨٠٠ ٢٩٦ دولار.

٣ - وأضافت قائلة إن اللجنة الاستشارية أوصت بالتالي أن تقوم اللجنة الخامسة بإبلاغ الجمعية العامة بأنه في حال اعتماد هذه الأخيرة لمشروع القرار A/63/L.66، فإن موارد إضافية بمبلغ يصل إلى ٧٠٠ ٨٦٧ دولار ستصبح مطلوبة في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ويتضمن ٦٠٠ ٤٨١ دولار بموجب الباب ٢، و ٢٠٠ ١٣٦ دولار في إطار الباب ٢٧، و ٦٠٠ ٣٨ دولار في إطار الباب ٢٨ دال، و ٣٠٠ ٢١١ دولار في إطار الباب ٣٣. وقد تنظر الجمعية العامة في هذا الاعتماد الإضافي إذا ما دعت الحاجة إلى

ذلك وفقا لإجراءات استخدام صندوق الطوارئ وتشغيله كما هي محددة في قراريها ٤١/٢١٣ و ٤٢/٢١١.

٤ - **السيد عبد المنّان** (السودان): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن تقدير المجموعة لتجاوب الأمانة العامة واللجنة الاستشارية بشكل عاجل جدا وفعال. وثمة حاجة ملحّة إلى عمل متضافر يضطلع به مجمل أعضاء الأمم المتحدة لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المتفاقمة، التي لم تُمثل للعالم أكبر تحدي واجهه على الإطلاق؛ وقد كانت الأمم المتحدة الهيئة العالمية الوحيدة التي وفرت محفلا ديمقراطيا لهذا العمل. وقد أعاد رؤساء الدول والحكومات التأكيد على دور الجمعية العامة الرئيسي في مواجهة الأزمة، وذلك في إعلان الدوحة الذي دعا رئيس الجمعية العامة إلى تنظيم مؤتمر للأمم المتحدة على أعلى المستويات يتناول الأزمة وتأثيرها على التنمية. وإذ شدَّدت المجموعة على الأهمية الحيوية لهذا المؤتمر، أيدت تأييدا كاملا كلا من بيان الأمين العام المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/63/L.66 وتقرير اللجنة الاستشارية الشفهي ذي الصلة. وعلى اللجنة أن تستكمل نظرها لهذه المسألة على وجه السرعة كي تتمكن الجمعية العامة من اعتماد مشروع القرار الذي جرى التفاوض عليه مطولا.

٥ - **السيدة كراهولكوفا** (الجمهورية التشيكية): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة للانضمام كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا، والجبل الأسود، وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وجمهورية مولدوفا، وأوكرانيا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي، وكذلك الدول الأخرى المشاركة في المفاوضات بشأن نص مشروع القرار A/63/L.66، بذلت جهدا كبيرا وأبدت قدرا كبيرا من المرونة في التوصل إلى توافق للآراء، على إثر مداولات مستفيضة استمرت قرابة شهرين. وأعربت عن الأسف لأن الدول الأعضاء لم تتمكن من الاتفاق على مشروع القرار قبل اختتام الجزء الأول من الدورة الثالثة والستين المستأنفة، ومن ثم فهي تحتاج إلى اجتماع يعقد بعد أسبوع للنظر في الآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يأمل في ألاّ تتكرر هذه الحالة وألاّ يشكّل ذلك سابقة لدعوة اللجنة إلى عقد اجتماعات خارج دوراتها العادية والمستأنفة. واختتمت بالإعراب عن استعداد الاتحاد للنظر في الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/63/L.66، على أن يكون مفهوما أنه نص توافقي ونهائي.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٢/١٥

٦ - **السيد أبليان** (أمين اللجنة): تلا مشروع المقرر الشفوي التالي:

”إن اللجنة الخامسة، وقد نظرت في بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية المقدم من الأمين العام (A/C.5/63/22) والتقرير الشفوي للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/C.5/63/SR.40)، تُقرِّر إبلاغ الجمعية العامة بأنه، في حال اعتمادها مشروع القرار A/63/L.66، سيلزم توفير موارد إضافية بمبلغ إجمالي قدره ٨٦٧ ٧٠٠ دولار في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تشمل مبلغ ٤٨١ ٦٠٠ دولار في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، ومبلغ ١٣٦ ٢٠٠ دولار في إطار الباب ٢٧، الإعلام، ومبلغ ٣٨ ٦٠٠ دولار في إطار الباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزي، ومبلغ ٢١١ ٣٠٠ دولار في إطار الباب ٣٣، السلامة والأمن. وهذا يعني أن تلك الاحتياجات ستقيد على حساب صندوق الطوارئ، ومن ثم سيلزم تخصيص اعتماد إضافي

لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وستنظر الجمعية العامة فيها وفقا للإجراءات المتبعة في استخدام وتشغيل الصندوق الاحتياطي، المبينة في قراريها ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢".

٧ - **السيدة كراهولكوفا** (الجمهورية التشيكية): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، فقالت إن الاتحاد يتوقع من الأمانة العامة تزويد اللجنة الخامسة بتقرير شامل وشفاف عن استخدام الموارد المنصوص عليها في مشروع المقرر الشفوي.

٨ - اعتمد مشروع المقرر.

٩ - **السيد كومبرباتش** (كوبا): لاحظ أن الدعوات إلى توخي الشفافية لا توجَّه بالضرورة في حالات أخرى، وأكد أنه يتعين على اللجنة توخي الحذر من ازدواجية المعايير عند تخصيص الموارد اللازمة لمختلف الأنشطة.

١٠ - **السيد عبد المنّان** (السودان): تحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقال إن المجموعة كانت تفضل الموافقة على كامل المبلغ المطلوب، دون أي استيعاب في حدود الموارد المتاحة. واستدرك قائلا إنه نظرا لأهمية مشروع القرار بشأن الأزمة المالية والاقتصادية وأثرها على التنمية، وافقت المجموعة على اعتماد مشروع المقرر في شكله الحالي.

مسائل أخرى

١١ - **الرئيس:** لفت انتباه اللجنة إلى مسألة استمرار تقديم الدعم التقني إلى مجموعة السبعة والسبعين والصين من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في الدورة الموضوعية المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٢ - **السيد عبد المنّان** (السودان): تحدث نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، فأعرب عن قلق المجموعة ودهشتها العظيمين من رسالة البريد الإلكتروني التي وردت إليها في الآونة الأخيرة من رئيس فرع شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأمين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية، يبلغها فيها أنه نظرا لتقليص الأموال المخصصة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، فإنه لن يكون بإمكان الإدارة تقديم الدعم التقني للمجموعة في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وأضاف أن المجموعة، التي فوجئت بمضمون الرسالة وبالطريقة التي أُبلغت بها على السواء، تشجب وترفض بشدة هذا التصرف التعسفي الذي لا يمكن تفسيره سوى بأنه محاولة لوضع العقبات التي تحول دون مشاركتها الفعالة والبنَّاءة في أعمال الأمم المتحدة والدبلوماسية المتعددة الأطراف بصفة عامة. واستطرد قائلا إن مثل هذه الخطوة، إذا ما اتخذت، ستتعارض مع نص وروح قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٣، الذي أقرت فيه الجمعية بأهمية اجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء من أجل التسيير السلس لدورات الهيئات الحكومية الدولية؛ وطلب من الأمين العام الاستجابة لطلبات تلك المجموعات بشأن خدمات المؤتمرات. واختتم قائلا إن الدول الأعضاء لم تُخطر، سواء في الدورة الموضوعية للجنة المؤتمرات لعام ٢٠٠٨، أو في أثناء مداولات اللجنة الخامسة بموجب البند ١٢١ من جدول الأعمال، بأي تخفيضات أو مشاكل في خدمة المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى.

١٣ - واستطرد قائلا إنه نظراً إلى عقد الدورة التنظيمية للجنة المؤتمرات لعام ٢٠٠٩ في اليوم التالي، طلبت المجموعة توضيحاً فورياً للأسباب التي تقف وراء اقتراح سحب الدعم التقني، منوِّها بأن اللجنة الخامسة لم توافق على أي تخفيض في الأموال المخصصة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وتودّ المجموعة، بوجه خاص، معرفة ما إذا كان هناك أي تخفيض في الموارد المخصصة للإدارة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وفي حال وجوده، معرفة مستواه؛

والأساس التشريعي، إن وُجد، الذي ارتكزت عليه الجمعية العامة لاعتماده، ومَن الذي أذن به، وما هي البنود المحددة في ميزانية الإدارة التي تم استهدافها؛ والآثار التي ستترتب على التخفيض على مستوى أنشطة الإدارة، والأسلوب الذي اتبعته الإدارة لترتيب أولويات تنفيذ هذا التخفيض؛ وما هي العناصر المحددة للدعم التقني التي تعتزم الأمانة العامة سحبها من المجموعة خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٩، فضلاً عن كلفتها المالية المتوقعة؛ والكيانات الأخرى، عدا المجموعة، المتأثرة بما يُدعى بالتخفيض في الأموال.

١٤ - واسترسل قائلا إن المجموعة دعت، بعد التأكيد ثانية على أسفها للصعوبات التي تواجهها في الوقت الذي تستعد فيه للمشاركة في الدورة الموضوعية المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لحضور الاجتماع الحالي شخصياً والإجابة عن الأسئلة المطروحة.

١٥ - **الرئيس:** قال إن الأمانة العامة أحاطت علماً بالمخاوف التي أثارها ممثل السودان، مضيفاً أنها ستجيب عليها على الفور.

١٦ - **السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): قال إنه نظراً إلى التخفيض في ميزانية إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لعام ٢٠٠٩، كان من الضروري إجراء عدد من التخفيضات الشاملة. ورغم استيعاب الإدارة لتكاليف نحو عشر مناقشات مواضيعية غير مدرجة في جدول الاجتماعات خلال فترة السنتين الحالية، إلا أنها لم تعد في وضع يمكّنها من استيعاب تكاليف الاجتماعات غير المدرجة في جدول الاجتماعات.

١٧ - وأردف قائلا إنه استجابةً لطلب التوضيحات الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قال إن حجم الأموال المخصصة للإدارة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ شهد تخفيضاً بمقدار ٥,٧ ملايين دولار. وكنتيجة لذلك، فلقد اضطر للحد من السفر لحضور الاجتماعات والمؤتمرات وكان غير قادر على تجهيز الوثائق لاجتماعات معينة، ولا سيما لمجلس حقوق الإنسان. ومن المحتمل أيضاً أن يجري وقف عدد معين من المشاريع المتكاملة لإدارة المؤتمرات.

١٨ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بتوفير الدعم التقني لمجموعة الـ ٧٧ والصين خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٩، أوضح أن أحد الموظفين التسعة المسافرين من المقر إلى جنيف سيقدِّم الخدمات إلى اجتماعات المجموعة.

١٩ - **السيدة سامايوا - ريكاري** (غواتيمالا): أشارت إلى موافقة الجمعية العامة على سبع وظائف إضافية للإدارة، علاوة على العدد المطلوب في الميزانية المقترحة للأمين العام. ومن الصعب بالتالي فهم السبب وراء عدم القدرة على تقديم الخدمات إلى اجتماعات معينة. ففي حين أنه من المهم تحقيق الادخارات، غير أن ذلك يجب ألا يتم على حساب الأنشطة التي صدر بها تكليف. وأضافت أن وفدها يود أن يعرف تحديداً موضع اعتماد التخفيض في ميزانية الإدارة.

٢٠ - **السيد عبد المنان** (السودان)، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين: قال إن المسألة هامة جداً بالنسبة إلى المجموعة وأن الفشل في توفير دعم تقني لمجموعة الـ ٧٧ خلال الدورة الموضوعية المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيترك أثراً على أدائه. وأضاف أنه لا يوجد أي إذن بتخفيض مقداره ٥,٧ ملايين دولار في ميزانية الإدارة وأن المجموعة تودّ الحصول على ردّ خطي بهذا الصدد.

٢١ - **السيد عفيفي** (مصر): سأل مَن الذي طلب تخفيض عدد الموظفين المسافرين إلى جنيف ومَن أذِن به. وتساءل أيضاً عما إذا كان الموظفون التسعة المكلفون قادرين على

توفير دعم لوجستي لمجموعة الـ ٧٧، فضلاً عن تغطية جميع اجتماعات المجلس. وأضاف أنه من غير الواضح كيف يمكن للتخفيض في ميزانية الإدارة أن يؤثر على بعض الأنشطة دون غيرها، لا سيما أن الإدارة أظهرت قدرة على استيعاب التكاليف فيما يخص المخطط العام لتجديد مباني المقر على سبيل المثال. وأردف أن وفده يود الحصول على توضيح إضافي بهذا الشأن.

٢٢ - **السيد برانت** (البرازيل): ذكر أن في الماضي وضمن السلطة التقديرية المحدودة للأمين العام بشأن الميزانية، كان بعض الأنشطة يُمول من وفورات في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وقال إنه إذ يكرر التأكيد على أهمية تنفيذ جميع الأنشطة التي صدر بها تكليف، فإنه إذا لم تتوفر الموارد اللازمة، ينبغي طلبها من خلال الآليات الملائمة.

٢٣ - وأضاف قائلا إن تقديم الخدمات إلى مجموعة السبعة والسبعين والصين وأنشطة مجلس حقوق الإنسان في جنيف قد صدر بها تكليف من الجمعية العامة وإن وفده لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن السماح لانخفاض في النفقات أن يقوّض تنفيذ الولايات الصادرة عن الجمعية العامة.

٢٤ - وأشار إلى أنه في أواخر عام ٢٠٠٨، كانت اللجنة قد ناقشت تقرير الأداء الأول لفترة السنتين، وبوجه خاص، استخدام السلطة التقديرية المحدودة بشأن الميزانية المخولة للأمين العام بموجب قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٠ لتوفير الموارد لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتخطيط الموارد في المؤسسات. ولمّا كان قد جرى تمويل هذه المشاريع من وفورات في نطاق إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، فمن المفترض أن تكون الموارد اللازمة متوفرة لأنها كانت زائدة عن الاحتياجات. وإذا لم تكن الموارد زائدة عن الاحتياجات، فمن المؤكد ألا يكون قد جرى استخدامها لغرض آخر.

٢٥ - واستطرد قائلا إنه يتعين تنفيذ جميع ولايات الجمعية العامة. فإذا كانت الموارد اللازمة لذلك غير متوفرة، وجب طلبها من الجمعية العامة وفقا للإجراءات المعتادة. وأعرب عن رغبته في أن يتم توضيح هذه المسألة في الرد الكتابي للإدارة إلى أعضاء اللجنة.

٢٦ - **السيد كمبرباتش** (كوبا): قال إن وفده لاحظ انعدام الاتساق البارز في الطريقة التي جرى بها اقتراح تمويل أنشطة المنظمة. ففي بعض الأحيان، يتم استيعاب النفقات ضمن الموارد المتاحة. وفي أحيان أخرى، تُغطى بما يتحقق من وفورات في مجال آخر من مجالات النشاط. ولكن في حالة الأنشطة قيد المناقشة، والمنبثقة عن ولايات الجمعية العامة، لم يتوفر أي تمويل على الإطلاق. ويبدو أن المشكلة ذات طبيعة متكررة، حيث كانت قد نشأت أيضا فيما يتصل بحساب التنمية في عام ٢٠٠٨.

٢٧ - واسترسل قائلا إنه على سبيل زيادة التوضيح، ولأنه يرى خطرا في احتمال أن يتعذر على المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقد اجتماعاته مستقبلا في جنيف، أعرب عن رغبته في أن يبين وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات التكلفة التقريبية التي انطوى عليها تقديم الخدمات إلى مجموعة السبعة والسبعين والصين عندما عقد المجلس دوراته في جنيف في الماضي. وإذ لا يغرب عن باله هذا الوضع غير العادي، والطريقة غير العادية التي جرى بها إبلاغ مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقد أعرب عن رغبته أيضا في معرفة أي المجموعات الإقليمية أو دون الإقليمية الأخرى ستتأثر على نحو مماثل في مراكز العمل الموجودة خارج المقر.

٢٨ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): قال إنه يود أن يعرف النسبة المئوية من الميزانية الإجمالية لإدارة

شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات التي شملها التخفيض البالغ ٥,٧ ملايين دولار.

٢٩ - **السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): تكلم أولا عن مسألة الموارد اللازمة لمجلس حقوق الإنسان، فبيّن أن المجلس، كان قد طلب، في مقرره ١٠٣/٩، إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة بشأن الموارد اللازمة لتزويد المجلس بما يلزمه من خدمات. وقال إن مشروع القرار A/C.3/63/L.57/Rev.1 الصادر عن اللجنة الثالثة، والآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية والواردة في الوثيقة A/C.3/63/L.77، تدل على وجود طلب لإنشاء عدد من الوظائف على أساس تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/63/53 و Add.1).

٣٠ - واستدرك قائلا إن الجمعية العامة، وفقا لنص فقرة مشروع القرار المعني، قد دُعيت إلى أن تحيط علما بالتوصيات الواردة في تقرير مجلس حقوق الإنسان بدلا من إقرارها. ونتيجة لذلك، جرى سحب بيان الآثار المترتبة على ذلك المشروع في الميزانية البرنامجية. وعلى الرغم من توجيه المجلس إلى عقد عدد أقل من الدورات، بموجب قرار سابق للجمعية العامة، مما نتج عنه تخصيص مبلغ ٤ ملايين دولار لتقديم الخدمات إلى المجلس في سنته الأولى، فإن المجلس يواجه احتمال عقد ست دورات جديدة لإجراء الاستعراض الدوري الشامل في فترة السنتين المقبلة دون الأخذ في الحسبان الاحتياجات المرتبطة بذلك. ولم تذكر الإدارة في أي وقت من الأوقات أنه بإمكانها استيعاب تكلفة تقديم تلك الخدمات لهذه الاجتماعات الإضافية للمجلس.

٣١ - وأشار إلى أنه طُلب إليه تحديد الجهة التي أذنت بتخفيض تكاليف السفر للإدارة، فذكر أنه قد قام بذلك شخصيا لأنه من المستحيل التوفيق بين تكلفة السفر والحاجة إلى مواصلة تقديم الخدمات للاجتماعات وتجهيز الوثائق وتمويل مشاريع الإدارة المتكاملة الكلية. وهذا التخفيض، باعتباره شاملا، فهو لا يؤثر على السفر لتقديم الخدمات إلى اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وحده.

٣٢ - وفيما يتعلق باستخدام وفورات التكاليف من ميزانية إدارته باعتبارها مصدرا لتوفير الموارد، في سياق السلطة التقديرية المحدودة للأمين العام بشأن الميزانية، لأغراض تخطيط الموارد في المؤسسات والمشاريع المتعلقة بمكافحة الأوبئة، فإن المجموع المعني البالغ ٦٠٠ ١٦٤ ٢ دولار يمثل تخفيضا مؤقتا حدث على أساس استمرار شغور الوظائف الثابتة في هذه الإدارة. وبالرغم من ارتفاع معدلات الشغور في الإدارة في الوقت الراهن فإنه إذا جرى شغل تلك الوظائف، يجب أن تُوفر لها الموارد اللازمة من الميزانية العادية.

٣٣ - وفيما يتعلق بالمجموعات المتضررة من التخفيض المالي، أشار إلى أن إدارة الشؤون السياسية أو إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تضطلع بتقديم خدمات الأمانة الفنية، حسب الاقتضاء، لمجموعة السبعة والسبعين والصين، وغيرها من المجموعات الإقليمية أو دون الإقليمية الأخرى. وتُقدم إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات خدمات الأمانة التقنية. وقال إنه بناء على ذلك ليس بوسعه أن يقدم تقديرا لتكلفة تقديم الدعم إلى الدورات السابقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في جنيف. وبالنسبة لحصة ميزانية الإدارة المشمولة بالتخفيض البالغ ٥,٧ ملايين دولار، فإن هذا المبلغ يمكن أن يُحسب بمقارنته بميزانية الإدارة لفترة السنتين الحالية، التي تصل إلى ٤٠٠ ١٩٥ ٣٧٢ دولار.

٣٤ - وأشار إلى أنه على استعداد لتقديم ردود خطية عند الطلب، وأعرب عن رغبته في أن يؤكد لأعضاء اللجنة أنه لئن كان يتفهم الشعور بالإحباط لدى مجموعة السبعة

والسبعين والصين، فلا غنى عن فهم الوقائع لتوضيح هذا الوضع.

٣٥ - **السيدة سامايوا – ريكاري** (غواتيمالا): قالت إن مناقشة اللجنة للمسألة المعروضة عليها سوف تيسر على نحو كبير لو أمكن لوكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تقديم ردوده كتابة. وشدَّدت على قرب انعقاد دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأكدت الحاجة إلى تحديد الطريقة التي يتسنى بها للمجلس أن يعمل بشكل سليم لمواجهة التخفيضات التي تجريها الإدارة فيما يتعلق بالسفر.

٣٦ - **السيد برانت** (البرازيل): قال إنه، في ضوء الشروح التي قدمها وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، يتساءل عن السبب الذي يمنع الأمين العام ووكيل الأمين العام من نقل موارد الميزانية من نشاط إلى آخر، حتى بين مراكز العمل، ما دام ذلك يدخل ضمن اختصاصاتهما، وليس بغرض استيعاب احتياجات مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجلس حقوق الإنسان.

٣٧ - **السيد عبد المنّان** (السودان): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن استمرار دهشة المجموعة إزاء قدرة الأمانة العامة على إجراء تخفيضات مالية تربو على ٥ ملايين دولار، دون أي مشاورات أو أساس تشريعي على ما يبدو. ولذلك السبب، فبعد أن استمعت المجموعة إلى وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ترغب في الحصول على توضيحات من شعبة تخطيط البرامج والميزانية أيضا. وقال إن المجموعة ستتابع المسألة ريثما يتم الوصول إلى حل، مدركة تماما أن مشاركتها وانخراطها في عمل المنظمة سيتأثران بنقص الموارد.

٣٨ - **السيدة فان بويرلي** (مديرة شعبة تخطيط البرامج والميزانية): تطرقت أولا إلى حالة ميزانية إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، فقالت إن المعلومات ذات الصلة ترِد في مشروع تقرير اللجنة الخامسة إلى الجمعية العامة (A/C.5/63/L.24). وذكرت أن التقرير يورد التسلسل الزمني للأحداث التي أدت إلى إقرار الاعتماد المنقح المخصص للإدارة. ويبين الجدول ٨، الوارد في إطار الباب ٢، المعنون شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، اعتمادا أوليا قدره ٨٠٠ ٣٣٩ ٦٢٩ دولار. كما يبين زيادة قدرها ٣٠٠ ٩٢١ ٣٢٩ دولار حدثت عقب النظر، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، في تقرير الأداء الأول لفترة السنتين وفي عدد من الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والاعتمادات المنقحة. ولذلك يبلغ مجموع الاعتماد المنقح ١٠٠ ٢٦١ ٦٦٢ دولار.

٣٩ - واسترسلت قائلة إنه يمكن علاوة على ذلك الإشارة إلى أن الجمعية العامة قد أقرت الاعتماد بأكمله، غير أنها، في الفقرة ٨ من الجزء الثاني عشر من قرارها ٢٦٣/٦٣ بشأن المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حجبت بالفعل مبلغا قدره ٤٥ مليون دولار، وجعلت تحريره مشروطا بتلقي رئيس الجمعية العامة رسالة من الأمين العام يحدد فيها الأداء المتعلق بالنفقات خلال السنة وينص على تقسيمه بين الدول الأعضاء. كما أشارت إلى أنه قد اقتُرح، أثناء المشاورات التي أفضت إلى اتخاذ القرار، أن تُرصد النفقات ويتم إبلاغ اللجنة عندما يصبح من الضروري سحب قدر من ذلك المبلغ.

٤٠ - وأشارت كذلك إلى أن مسألة استخدام السلطة التقديرية المحدودة المتصلة بالميزانية، التي يتيحها للأمين العام قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٠ لتغطية النفقات الخاصة بنظم تخطيط موارد المؤسسة والخطوات اللازمة لضمان استمرارية تصريف الأعمال في حالة حدوث أزمة طويلة الأمد بسبب تفشي وباء الأنفلونزا البشرية، هي مسألة اعتمدت على الوفورات المحتملة المحددة في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية

العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، وفي إطار أبواب أخرى من الميزانية. وتتحقق الوفورات المحتملة في إطار الباب ٢ من جراء بقاء وظائف شاغرة. وكما أشار وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، يجب أن تعاد الموارد إلى إدارته إذا ما شُغلت الوظائف المعنية.

٤١ - وقالت إنه تجدر أيضا الإشارة إلى أنه لم تتم الموافقة على أي نقل للموارد بين أبواب الميزانية، خلال مناقشة تقرير الأداء الأول ومناقشة استخدام صلاحية الأمين العام التقديرية فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية. وكنتيجة لذلك، لم يطرأ أي تغيير على الاعتماد المخصص لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وعند النظر في تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين، سوف تُنقل المبالغ بين أبواب الميزانية، بموافقة الدول الأعضاء، بغية تنفيذ تعديل فني والسماح بإغلاق حسابات فترة السنتين ومراجعتها.

٤٢ - **السيد عبد المنان** (السودان): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة ترحب بردود مديرة شعبة تخطيط البرامج والميزانية، غير أن أسئلة كثيرة ما زالت معلقة.

٤٣ - **الرئيس**: قال إن المسألة ستظل قيد المناقشة وإن اللجنة ستعود إليها في جلسة لاحقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.